اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد أو من التصحر،

هذه الاتفاقية، هي الاتفاقية الوحيدة التي تم استخلاصها من توصية مباشرة لمؤتمر جدول الأعمال ال٢١، والتي اعتمدت في باريس يوم ١٧ يونيو ١٩٩٤ ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر ١٩٩٦.

وتعد هذه الاتفاقية الأولى والوحيدة التي تحمل طابعا دوليا، وملزما قانونا لوضع لمعالجة مشكلة التصحر. وتقوم الاتفاقية على مبادئ الشراكة والمشاركة واللامركزية—العمود الفقري لإدارة الحكم الرشيد والتنمية المستدامة ولدى الاتفاقية الآن ١٩٤ بلدا عضوا مما يجعلها تحمل صفة العالمية للمساعدة في الترويج للاتفاقية أعلن في عام ٢٠٠٦ عن "السنة الدولية للصحارى والتصحر"، ولكن المناقشات نشبت بشأن مدى فعالية السنة الدولية على المستوى العملي.

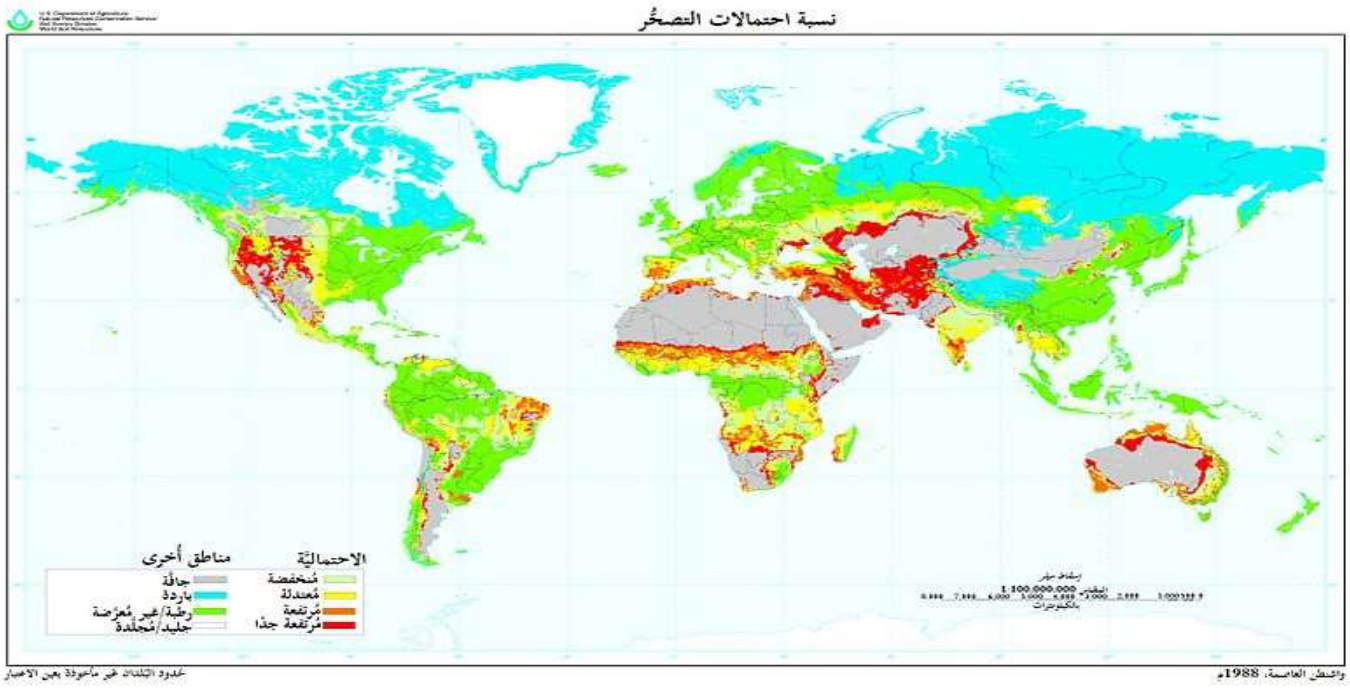

إن الأطراف في هذه الاتفاقية،

إذ تؤكد أن البشر الذين يعانون في المناطق المتأثرة أو المهَددة هم في مركز الاهتمام في عملية مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف،

وإذ تعبر عن القلق الملح للمجتمع الدولي، بما في ذلك الدول والمنظمات الدولية، إزاء الآثار الضارة المترتبة على التصحر والجفاف،

وإذ تدرك أن المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة تشكل مجتمعة نسبة كبيرة من مساحة أراضي الكرة الأرضية وأنها الموئل ومصدر الرزق بالنسبة لقطاع كبير من سكانها،

وإذ تسلم بأن التصحر والجفاف هما مشكلتان ذواتا بعد عالمي من حيث أنهما تؤثران في جميع أقاليم العالم، كما تسلم بأنه يلزم عمل مشترك من جانب المجتمع الدولي لمكافحة التصحر و/أو التخفيف من آثار الجفاف،

وإذ تلاحظ التركز البالغ للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، فيما بين البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، والعواقب المأساوية بصفة خاصة لهاتين الظاهرتين في افريقيا،

وإذ تلاحظ أن التصحر ينجم عن تفاعلات معقدة بين عوامل فيزيائية واحيائية وسياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية،

وإذ تضع في اعتبارها أثر التجارة والجوانب ذات الصلة من العلاقات الاقتصادية الدولية على قدرة البلدان المتأثرة على مكافحة التصحر مكافحة كافية،

وإذ تدرك أن النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية واستئصال الفقر هي من أولويات البلدان النامية المتأثرة، ولا سيما في افريقيا. وأنها لا بد منها لتحقيق أهداف الاستدامة،

وإذ تضع في اعتبارها أن التصحر والجفاف يؤثران على التنمية المستدامة عن طريق ترابطهما مع مشاكل اجتماعية هامة مثل الفقر وسوء الصحة والتغذية، ونقص الأمن الغذائي والمشاكل الناجمة عن الهجرة، ونزوح الأشخاص والديناميات السكانية،

وإذ تقدر أهمية الجهود المبذولة والخبرات المكتسبة في الماضي من جانب الدول والمنظمات الدولية في مجال مكافحة التصحر وتخفيف أثار الجفاف، ولا سيما في تنفيذ خطة العمل من أجل مكافحة التصحر التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر المعقود في عام ١٩٧٧،

وإذ تدرك ان التقدم المحرز في مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف لم يكن على مستوى التوقعات على الرغم من الجهود التي بذلت في الماضي، وأنه يلزم الأخذ بنهج جديد أكثر فعالية على جميع الصعد في إطار التنمية المستدامة،

وإذ تسلم بصحة وأهمية القرارات التي اعتُمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولا سيما جدول أعمال القرن ٢١ والفصل ١٢ منه، التي توفر أساساً لمكافحة التصحر،

وإذ تؤكد من جديد في ضوء ذلك التزامات البلدان المتقدمة، على النحو الذي ترد به في الفقرة ١٣ من الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٨٨/٤٧، ولا سيما الأولوية التي يوليها لأفريقيا، وإلى سائر قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها وبرامجها ذات الصلة بالتصحر والجفاف فضلاً عن الاعلانات ذات الصلة الصادرة عن البلدان الأفريقية والبلدان من اقاليم اخرى،

وإذ تعيد تأكيد اعلان ريو بشأن البيئة والتنمية الذي ينص في المبدأ (٢) منه، على أن الدول تملك، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، الحق السيادي في استغلال مواردها وفقا لسياساتها البيئية والانمائية. وأنها مسؤولة عن ضمان ألا تسبب الأنشطة التي تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها اضراراً لبيئة دول أخرى أو لمناطق واقعة خارج حدود الولاية الوطنية،

وإذ تسلم بأن الحكومات الوطنية تؤدي دوراً حاسماً في مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف وان التقدم في هذا المضمار يتوقف على التنفيذ المحلي لبرامج عمل في المناطق المتأثرة،

وإذ تسلم أيضاً بأهمية وضرورة التعاون والشراكة على الصعيد الدولي في مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف،

وإذ تسلم كذلك بأهمية أن توفر للبلدان النامية المتأثرة - وخاصة في افريقيا - وسائل فعالة تشمل- في جملة أمور - موارد مالية كبيرة، بما في ذلك تمويل جديد وإضافي والوصول الى التكنولوجيات، والتي بدونها سيكون من الصعب عليها أن تنفذ التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية تنفيذاً كاملاً،

وإذ تعرب عن القلق بشأن أثر التصحر والجفاف على البلدان المتأثرة في أسيا الوسطى ومنطقة القوقاز،

واذ تشدد على الدور الهام الذي تؤديه المرأة في الأقاليم المتأثرة بالتصحر و/أو الجفاف، ولا سيما في المناطق الريفية بالبلدان النامية. وأهمية ضمان المشاركة الكاملة للرجال والنساء على السواء على كل المستويات في برامج مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف،

وإذ تشدد على الدور الخاص للمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية الأخرى في برامج مكافحة التصحر وتخفيف اثار الجفاف،

وإذ تضع في اعتبارها العلاقة بين التصحر والمشاكل البيئية الأخرى ذات البعد العالمي التي تواجه المجتمع الدولي والمجتمعات الوطنية،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً المساهمة التي يمكن أن تقدمها مكافحة التصحر في تحقيق أهداف الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع الأحيائي (البيولوجي) وغيرهما من الاتفاقيات البيئية ذات الصلة،

وإذ تعتقد ان استراتيجيات مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف ستكون فعالة إلى أقصى حد إذا قامت على أساس مراقبة منهجية سليمة ومعرفة علمية دقيقة. وإذا ما أعُيد تقييمها باستمرار،

وإذ تدرك الحاجة الملحة إلى تحسين فعالية وتنسيق التعاون الدولي لتسهيل تنفيذ الخطط والأولويات الوطنية،

وقد عقدت العزم على أن تتخذ اجراءات مناسبة في مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف لمنفعة الأجيال الحاضرة والمقبلة،

اتفقت على ما يلي:

المادة ١

المصطلحات المستخدمة

لأغراض هذه الاتفاقية:

(أ) يعني مصطلح «التصحر» تردي الأراضي في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة، والجافة شبه الرطبة، نتيجة عوامل مختلفة من بينها الاختلافات المناخية والأنشطة البشرية.

(ب) يتضمن مصطلح «مكافحة التصحر» الأنشطة التي تشكل جزءاً من التنمية المتكاملة للأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة من أجل التنمية المستدامة، والتي ترمي إلى:

«١» منع و/أو خفض تردي الأراضي.

«٢» وإعادة تأهيل الأراضي التي تردت جزئياً.

«٣» واستصلاح الأراضي التي تصحرت.

(ج) يعني مصطلح «الجفاف» الظاهرة التي تحدث طبيعياً وتوجد عندما ينخفض الهطول انخفاضاً ملحوظاً فيصبح دون المستويات الطبيعية المسجلة، مما يسبب اختلالاً هيدرولوجياً خطيراً يؤثر تأثيراً معاكساً على نظم الانتاج لموارد الأراضي.

(د) يعني مصطلح «تخفيف آثار الجفاف» الأنشطة المتصلة بالتنبؤ بالجفاف والتي ترمى إلى تقليل ضعف المجتمع والنظم الطبيعية إزاء الجفاف من حيث صلته بمكافحة التصحر.

(هـ) يعني مصطلح «الأراضي» النظام الإنتاجي الإحيائي الأرضي الذي يشمل التربة، والغطاء النباتي والكائنات الحية الأخرى والعمليات الايكولوجية والهيدرولوجية التي تعمل داخل النظام.

(و) يعني مصطلح «تردي الأراضي» ما يحدث في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة من انخفاض أو فقدان للإنتاجية والتنوع الأحيائيين أو الاقتصاديين لأراضي المحاصيل البعلية، وأراضي المحاصيل المروية، أو مراتع الماشية والمراعي والغابات والاحراج، نتيجة لاستخدامات الأراضي أو لعملية ما أو مجموعة من العمليات، بما في ذلك العمليات الناجمة عن الأنشطة البشرية وأنماط السكنى، مثل:

«١» تعرية التربة بفعل الرياح و/أو المياه.

«٢» تدهور الخواص الفيزيائية والكيميائية والأحيائية أو الاقتصادية للتربة.

«٣» الفقدان الطويل الأجل للغطاء النباتي الطبيعي.

(ز) يعني مصطلح «المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة» المناطق التي تقع فيها نسبة الهطول السنوي إلى البخر- نتج في النطاق من (٠,٠٥) إلى (٠,٦٥). مع استثناء المناطق القطبية وشبه القطبية.

(ح) يعني مصطلح «المناطق المتأثرة» المناطق القاحلة و/أو شبه القاحلة أو الجافة شبه الرطبة، المتأثرة أو المهددة بالتصحر.

(ط) يعني مصطلح «البلدان المتأثرة» البلدان التي تشمل أراضيها- كلياً أو جزئياً- مناطق متأثرة.

(ي) يعني مصطلح «منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمية» منظمة تتألف من دول ذات سيادة في منطقة معينة لها اختصاص فيما يتعلق بالمسائل التي تنظمها هذه الاتفاقية، ومخولة حسب

الأصول وفقا لاجراءاتها الداخلية سلطة توقيع هذه الاتفاقية أو التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام اليها.

(ك) يعني مصطلح «الأطراف من البلدان المتقدمة» البلدان المتقدمة الأطراف ومنظمات التكامل الاقتصادي الاقليمية التي تتألف من بلدان متقدمة.

المادة ٢

الهدف

١- - الهدف من هذه الاتفاقية هو مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر. وبخاصة في افريقيا. وذلك عن طريق اتخاذ اجراءات فعالة على جميع الأصعدة، مدعومة بتعاون دولي وترتيبات شراكة، في إطار نهج متكامل متسق مع جدول أعمال القرن (٢١). بهدف الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة.

٢- - سينطوي تحقيق هذا الهدف على الأخذ باستراتيجيات متكاملة طويلة الأجل تركز في آن واحد - في المناطق المتأثرة - على تحسين انتاجية الأراضي، وإعادة تأهيلها، وحفظ الموارد من الأراضي والموارد المائية وإدارتها إدارة مستدامة، مما يؤدي إلى تحسين احوال المعيشة، ولا سيما على مستوى المجتمعات المحلية.